

- ضحايا ومصابون بهجوم مسلح في تلكلخ، ومحامو حمص ينتقدون لجنة السلم الأهلي وصناعتها صكوك غفران لمتهمين بجرائم حرب.
- واشنطن تحذر من استهداف الرئيس الشرع وتدعو لتنسيق حماية دولية حوله.
- بن غفير يجدد اقتحامه للمسجد الأقصى للمرة العاشرة منذ توليه منصبه.

التفاصيل:

قُتل مدنيان وأصيب اثنان آخران اليوم، الأربعاء، إثر تعرضهم لاستهداف "مباشر" من قبل مسلحين مجهولين، في تلكلخ بريف حمص. وقال قائد الأمن الداخلي في محافظة حمص، مرهف النعسان، إن مديرية الأمن الداخلي في حمص تلقت بلاغاً يفيد بمقتل اثنين وإصابة مدنيين بجروح "خطيرة" من قبل مجهولين في مدينة تلكلخ، مؤكداً أن الجهات المختصة باشرت بالتحقيق في الحادثة، وفقاً لبيان نشرته محافظة حمص في صفحتها على "فيسبوك". ومساء الثلاثاء، أعلنت مديرية الأمن الداخلي في تلكلخ، أنها ألقت القبض على أفراد مجموعة خارجة عن القانون خلال عملية أمنية نفذتها بالتعاون مع جهاز الاستخبارات العامة، وخلال عملياتها الأمنية، ضبطت مديرية الأمن الداخلي مستودع أسلحة وذخائر في قرية أم الدوالي بريف حمص، يحتوي على صواريخ من طراز "كاتيوشا" وأسلحة فردية وذخائر متنوعة.

انتقد محامو حمص التصريحات والإجراءات الصادرة عن لجنة السلم الأهلي، خلال المؤتمر الصحفي الذي عقده الثلاثاء، معتبرة أن ما جرى "تجاوز خطير لمبادئ العدالة الانتقالية وحقوق الضحايا"، و"منح صك عفو وغفران لمجرم حرب". وفي بيان لها، قالت لجنة العدالة الانتقالية والدفاع عن حقوق الإنسان، في فرع نقابة المحامين بحمص إن المؤتمر الصحفي الذي نظمته لجنة السلم الأهلي تناول توضيح التطورات الأخيرة في عمل اللجنة، لا سيما بعض الإجراءات المتخذة حديثاً، حيث جرى الإعلان عن منح "الأمان" للمدعو فادي صقر من قبل الدولة السورية. وأشارت إلى أن لجنة السلم الأهلي أعطت فادي صقر دوراً محورياً في عمليات السلم الأهلي، بدعوى أهميته في "تفكيك العقد وحل المشكلات"، كما تم إطلاق سراح عدد من ضباط النظام المخلوع بدعوى عدم وجود مبرر قانوني لاستمرار احتجازهم. وأعرب محامو حمص عن استنكارهم الشديد لتصريحات المتحدث باسم لجنة السلم الأهلي، حسن صوفان، معتبرين أن "منح صكوك العفو والغفران لشخص متهم بارتكاب جرائم حرب يشكل استفزازاً مباشراً للضحايا وذويهم". وأكد المحامون في بيانهم أن "الضحايا وأولياء الدم وحدهم من يملكون حق تقرير مصيرهم القانوني والحقوق، ولا يجوز سلبهم هذا الحق تحت أي ذريعة أو مبرر سياسي أو أمني". وانتقدت منظمة "ملفات قيصر من أجل العدالة" ما وصفته بمحاولات إعادة تأهيل متورطين في جرائم حرب ومنحهم أدواراً اجتماعية من قبل الإدارة السورية الجديدة. جاء ذلك في بيان صادر عن المنظمة تعليقاً على ما جرى تداوله بشأن المؤتمر الإعلامي الذي عقد في دمشق أمس الثلاثاء، بمشاركة عضو لجنة السلم الأهلي حسن صوفان، والمتحدث الرسمي باسم وزارة الداخلية نور الدين البابا. وأكدت المنظمة أن العدالة الشاملة تشكل أساس الاستقرار، ولا يمكن تحقيق سلم حقيقي دون محاسبة مرتكبي الانتهاكات بحق الشعب السوري خلال حكم نظام أسد. ووصفت المنظمة التصريحات التي تربط الاستقرار والسلم الأهلي بتأجيل العدالة بـ "المغالطة المفاهيمية الخطيرة"، مشيرة إلى أن تغليب الاستقرار على المحاسبة يعيد إنتاج العنف ويهدد فرص السلام الدائم.

اختتم فريق من خبراء صندوق النقد الدولي، برئاسة رون فان رودن، زيارة إلى العاصمة السورية دمشق، بهدف تقييم الأوضاع الاقتصادية والمالية في البلاد، وفي بيان ختامي أصدره فان رودن، أكد أن سوريا تواجه تحديات ضخمة. وقال البيان إن البلاد تعاني من تراجع شديد في الإنتاج الاقتصادي، وتدهور في الدخل الحقيقية، وارتفاع معدلات الفقر، إلى جانب ضعف المؤسسات العامة، وتدهور خدمات الصحة والتعليم والبنية التحتية في مناطق شاسعة من البلاد. وخلال زيارته التي امتدت بين 1 و5 من حزيران الجاري، ناقش الفريق الفني التابع لصندوق النقد مع المسؤولين السوريين مجموعة من الأولويات القريبة المدى، في مقدمتها إعداد موازنة لبقية عام 2025، وتحديد الموارد المحلية والخارجية المتاحة، مع ضمان تلبية الإنفاق على الاحتياجات الأساسية، خصوصاً الرواتب، والخدمات الصحية والتعليمية، ودعم الفئات الأشد هشاشة.

عبر السفير الأمريكي والمبعوث الخاص إلى سوريا في عهد الرئيس دونالد ترامب، توم باراك، عن قلق إدارة بلاده من احتمال تعرّض رجلهم الجديد أحمد الشرع لمحاولات اغتيال من قبل متشددين معارضين، مؤكداً ضرورة إنشاء منظومة حماية متقدمة لحمايته من هذه التهديدات المتنامية. وفي مقابلة مع موقع "المونيتور"، قال باراك: "نحن بحاجة إلى تنسيق نظام حماية حول الشرع"، مضيفاً أن أطرافاً متطرفة داخل سوريا، لا سيما من الفصائل الجهادية المنشقة، تنظر إلى محاولات الحكومة الجديدة في دمشق لبناء نظام شامل باعتبارها تهديداً لمصالحها الأيديولوجية والعسكرية. أكد باراك أن الحل الأمريكي لا يقوم على التدخل العسكري المباشر، بل عبر "تبادل استخباراتي وثيق بين حلفاء الولايات المتحدة"، لردع أي مخططات تهدد أمن القيادة السورية الجديدة. وفي تقييمه للرئيس الشرع، وصفه باراك بأنه "ذكي، واثق، ومركّز"، نافياً الاتهامات المتعلقة بماضيه الجهادي، ومشيداً بما وصفه بـ "الإسلام المعتدل" الذي يسعى الشرع لتكريسه في بنية الدولة الجديدة، مستشهداً بإصلاحات اجتماعية شهدتها إدلب كإلغاء شرطة الآداب وتخفيف القيود على اللباس، والانفتاح على مكونات المجتمع من مسيحيين ودروز. ورغم تصاعد العنف الطائفي في بعض المناطق، خاصة في الساحل السوري، رأى باراك أن الحكومة الجديدة تدير الملف الأمني والسياسي بـ "أقصى درجات الحكمة الممكنة"، داعياً إلى استمرار دعمها دولياً. كما أشاد بجهود الشرع في إعادة الممتلكات المصادرة إلى أبناء الأقليات، وبتشكيله حكومة تضم ممثلين عن مختلف الأطياف، بما يعكس رؤية وطنية غير إقصائية.

اقتحم وزير "أمن الاحتلال" إيتمار بن غفير، صباح اليوم الأربعاء، المسجد الأقصى بحماية مشددة من شرطة الاحتلال، في تكرار عاشر لهذه الاقتحامات منذ توليه منصبه نهاية عام 2022. وأفادت مصادر صحفية، بأن أكثر من 100 عنصر من شرطة الاحتلال انتشروا في باحات المسجد لتأمين اقتحام بن غفير برفقة عدد من نواب حزبه، في وقت اقتحم فيه 206 مستوطنين الأقصى خلال الفترة الصباحية، وأدوا طقوساً وصلوات دينية. كما منعت شرطة الاحتلال دخول الفلسطينيين إلى المسجد بالتزامن مع عملية الاقتحام.